DOI: 10.33948/ESJ-KSU-16-1-1

أثر تطبيق الحـوكمـة الالكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة بنك البلاد

منار تيسير بطاينة[1]

(قُدِّم للنشر 1445/04/10هـ–وقُبِل للنشر 1445/07/18هـ)

المستخلص: هدفت هذه الدراسة لبيان أثر تطبيق الحـوكمـة الالكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية من خلال دراسة حالة بنك البلاد، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبانة وزعت على (351) موظفاً من موظفي البنك، وقد توصلت الدراسة لوجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الحـوكمـة الالكترونية على تعزيز الشفافية والإفصاح، حيث أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أن أبعاد الحـوكمـة الالكترونية (الانضباط، العدالة، والمسائلة، المسؤولية، والاستقلالية) لها تأثير إيجابي على الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية، كما أظهرت النتائج أن بعد المسائلة هو البعد الأكثر تأثيرا على الشفافية والإفصاح بعد العدالة ثم الاستقلالية، المسؤولية، الانضباط على التوالي. وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام البنوك الإسلامية في السعودية بتعزيز الشفافية والإفصاح من خلال اعتماد استراتيجية تهدف لزيادة فعالية وتطبيق الحـوكمـة الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: الحـوكمـة الالكترونية، الإفصاح والشفافية، البنوك الإسلامية، بنك البلاد.

The Impact Applying Electronic Governance in Enhancing Transparency and Disclosure in Islamic banks in Saudi Arabia: A Case Study of Al Bilad Bank

Manar T. Batayneh[1]

(Received: October 25, 2023 – Accepted for publication: January 30,2024)

Abstract: This study aimed to show the impact of the application of electronic governance in enhancing transparency and disclosure in Islamic banks in Saudi Arabia through a case study of Bank Albilad, the researcher used the descriptive analytical approach, where a questionnaire was designed and distributed to (351) employees of the bank, and the study found a statistically significant impact of the dimensions of electronic governance on enhancing transparency and disclosure, The results of multiple linear regression analysis showed that the dimensions of e-governance (discipline, justice, accountability, responsibility, and independence) have a positive impact on transparency and disclosure in Saudi Islamic banks, and the results showed that the accountability dimension is the most influential dimension on transparency and disclosure, followed by justice, independence, responsibility, and discipline respectively. The study recommended the need for Saudi Islamic banks to enhance transparency and disclosure by adopting a strategy aimed at increasing the effectiveness and application of e-governance.

keywords: electronic governance, disclosure and transparency, Islamic banks, Bank Al bilad.

(1) أستاذ مساعد، جامعة طيبة، كلية إدارة الأعمال، قسم التمويل.

(1) Assistant Professor, Taibah University - College of Business Administration - Department of Finance.

E-mail: mbatayneh@taibahu.edu.sa

1- مقدمة

ظهرت الحاجة للحـوكمـة بعد الأزمات المالية، التي حدثت في بعض دول العالم خلال الفترة الماضية وما تبعها من انهيارات مالية لشركات عالمية كبرى، حيث ثار جدل واسع حول أسباب حدوث تلك الأزمات، التي كان لها أثار مدمرة على اقتصاديات الدول المتضررة، وتشير كثير من الدراسات في هذا المجال إلى أن القصور في نزاهة بعض الإدارات، وغياب الرقابة والدقة والشفافية تعد أسباب رئيسية لحدوث تلك الأزمات، كما تبين وجود فساد مالي وإداري وضعف في الأنشطة الرقابية (رابح، 2019)، مما أدى لحدوث تغييرات كبيرة في بيئة الأعمال وخاصة في القطاع المصرفي، الأمر الذي فرض على مؤسسات القطاع المصرفي مواجهة تلك التحديات من خلال تطبيق الحـوكمـة كأداة مناسبة لمعالجة تلك المشاكل والوقاية منها.

وقد ساعدت التطورات التكنولوجية المتسارعة في إحداث ثورة شاملة في عمل القطاع المصرفي، من حيث تقديم خدمات الكترونية شاملة بالإضافة لتطبيق الحـوكمـة الالكترونية، والتي تعرف على أنها استخدام التكنولوجيا التي تساعد في تطبيق الحكم الرشيد باعتبارها إحدى نتاجات ذلك التطور.

ويعتبر الإفصاح والشفافية من أهم المتطلبات الرئيسية في عمل المؤسسات المصرفية، ويعتبر توفر هذا الأمر عاملاً معبراً عن مدى التزام الإدارات بتطبيق الأسس الحديثة في الإدارة، وقد تناولت بعض الدراسات التصورات المختلفة حول أهمية الإفصاح والشفافية، كون هذا الأمر يؤثر بشكل مباشر على سعر السهم الخاص بالمؤسسة، بالإضافة لتسهيل عملية الحصول على التمويل المناسب وبتكلفة مناسبة. ومن هنا وتسعى هذه الدراسة لبيان أثر تطبيق الحـوكمـة الالكترونية في تعزيز عملية الإفصاح والشفافية في البنوك الإسلامية في السعودية من خلال دراسة حالة بنك البلاد.

1-1- مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تواجه البنوك بشكل عام عديد من التحديات التي فرضتها التطورات المتلاحقة في جميع الأصعدة، ولعل أهم تلك التحديات المرتبطة بالتقدم التكنولوجي وانتشار الخدمات المصرفية الالكترونية، الأمر الذي يستدعي من البنوك ضرورة الاهتمام بتطوير طرق العمل وبما يتماشى من تلك التطورات المتسارعة.

لذا كان الاهتمام بالحـوكمـة الالكترونية كأحد أساليب الرقابة التي أحدثتها التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات المتطورة وذلك بهدف رفع مستويات الأداء، لذا فقد جاءت هذه الدراسة لبيان أثر استخدام الحـوكمـة الالكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في

السعودية، حيث تعتبر عملية الإفصاح والشفافية من أهم المصادر، التي يحتاجها المستثمرين لاتخاذ قراراتهم وتحقيق أهدافهم المختلفة، لذا فأنه يمكن التعبير عن مشكلة هذه الدراسة بالتساؤل الرئيس التالي: **ما هو أثر تطبيق الحوكمة الالكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟** ويتفرع عن التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1. هل يوجد أثر لبعد الانضباط في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟
2. هل يوجد أثر لبعد العدالة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟
3. هل يوجد أثر لبعد المسائلة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟
4. هل يوجد أثر لبعد المسؤولية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟
5. هل يوجد أثر لبعد الاستقلالية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟

1-2-أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في جانبين هما:

1- **الأهمية النظرية**: تكمن أهمية هذه الدراسة في الجانب النظري في أنها بحسب إطلاع الباحثة من أوائل الدراسات التي تناولت بيان أثر الحوكمة الالكترونية في تعزيز الإفصاح والشفافية في البنوك الإسلامية في السعودية، خاصة وأن هذه البنوك تحتل مكانة متميزة في القطاع المصرفي السعودي.

2- **الأهمية التطبيقية**: يتوقع من هذه الدراسة أن تقدم مجموعة من النتائج والتوصيات التي تساعد البنوك الإسلامية في السعودية في تطبيق الحوكمة الالكترونية لتعزيز الشفافية والإفصاح، ولما لذلك من دور في تطوير أعمال تلك البنوك، ويعزز من قدرتها على مواجهة المنافسة في القطاع المصرفي السعودي، هذا بالإضافة لفتح المجال لباحثين آخرين لإجراء دراسات مستفيضة حول هذا الموضوع.

1-3-أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر الحوكمة الالكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف الإسلامية السعودية، ويمكن التعبير عن أهداف الدراسة بالآتي:

1. تحديد وبيان الإطار المفاهيمي المتعلق بالحوكمة الالكترونية والإفصاح والشفافية.
2. توضيح أثر الانضباط في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.

3. توضيح أثر العدالة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
4. توضيح أثر المسائلة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
5. توضيح أثر المسؤولية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
6. توضيح أثر الاستقلالية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
7. اقتراح سياسات لتعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.

1-4-فرضيات الدراسة

استناداً لمشكلة الدراسة وتساؤلاتها فقد تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) للحـوكمـة الالكترونية بأبعادها (الانضباط، العدالة، والمسائلة، المسؤولية، والاستقلالية) في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية. وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) للانضباط في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) للعدالة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) للمسائلة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) للمسؤولية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($a\leq0.05$) للاستقلالية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.

1-5-منهجية ونموذج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ وهو المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسة، لذا فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري من هذه الدراسة، واستخدام المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة. في ضوء مشكلة الدراسة وفرضياتها يمكن التعبير عن العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال النموذج التالي كما موضح في الشكل رقم (1):

الشكل رقم (1) أنموذج الدراسة

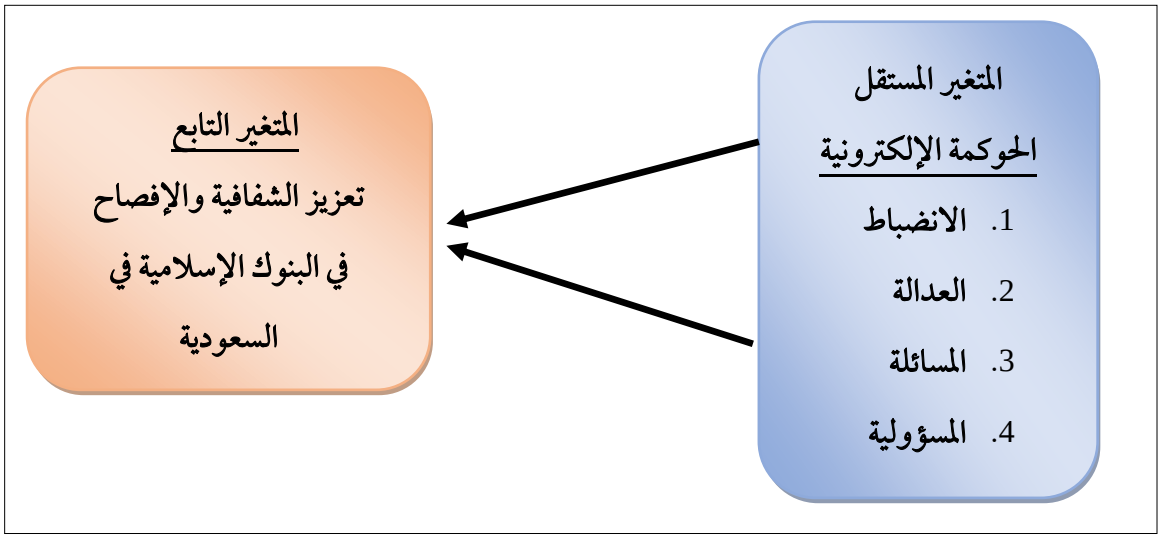

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على الأدب النظري والدراسات السابقة.

1-6-حدود الدراسة

انحصرت هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: بيان أثر الحوكمة الالكترونية (الانضباط، العدالة، المسائلة، المسؤولية، والاستقلالية) في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

الحدود البشرية: موظفي بنك البلاد.

الحدود الزمانية: النصف الثاني من عام 2022.

1-7-مصطلحات الدراسة

الحوكمة الإلكترونية: هي وسيلة لتطبيق الحوكمة بأساليب الكترونية، وذلك بهدف إجراء تحليل دقيق لمختلف الوظائف والخدمات التي تقدمها المنشأة وتنظيم علاقتها مع جميع الأطراف، وبما يحقق الفائدة للجميع (صالح، 2018 أ).

الانضباط: إتباع السلوك الأخلاقي في أعمال المنظمة في جانب الأداء والسلوك والإدارة والرقابة ومتابعة الأعمال (عصري، 2020).

العدالة: "تحقيق المساواة والنزاهة في الحقوق والواجبات لجميع الأطراف ذات العلاقة مع المنظمة" (رابح، 2019).

المسائلة: "العمل على تقييم وتقدير أعمال جميع الأطراف، ومعاملة الجميع بحسب القوانين والأنظمة وعدم التحيز لأي طرف" (صالح، 2018 ب).

المسؤولية: عمل إدارة البنك على إدراك وحماية حقوق جميع الأطراف ذوي المصلحة، وتشجيع التعاون المشترك (بلال، 2017).

الاستقلالية: منع أي فعل ممكن أن يؤثر على عملية اتخاذ القرار، أو ما يسمى بإلغاء تعارض المصالح (رابح، 2019).

الشفافية والإفصاح: الإفصاح عن جميع المعلومات التي يحتاجها الأطراف ذات الصلة، وإعطاء صورة حقيقية لواقع حال المنشاة وبما يدعم مبدأ العدالة والنزاهة والصدق والموضوعية، وتقديم تلك المعلومات لمن يحتاجها في الوقت المناسب (صالح، 2018 ج).

1-8-خطة الدراسة:

تقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات، يتناول أولها الدراسات السابقة التطبيقيةوالفجوة البحثية، ويختص ثانيها بالإطار النظري للدراسة؛ موضحا مفهوم الحـوكمـة الالكترونية وأهميتها، ومعاييرها ومتطلبات تحقيقها، ودور الحـوكمـة الالكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح. ويوضح ثالثها الدراسة التطبيقية؛ حيث يبين أداة الدراسة واختباراتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة، واختبار فرضيات الدراسة.

2- الدراسات السابقة التطبيقية:

2-1-عرض الدراسات السابقة:

لعل من أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع هذه الدراسة ما يلي:

1- دراسة إبراهيمي وآخرون (Ibrahimy et al., 2023)، بعنوان: "The role of e-government in reducing corruption and enhancing transparency in the Afghan public sector: a case study"، هدفت إلى استكشاف دور الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد وتحقيق الشفافية من منظور المواطنين والموظفين العموميين في الهيئة الوطنية للإحصاء والمعلومات في أفغانستان. تكونت عينة الدراسة من (280) مواطن ومقابلات مع ستة موظفين عموميين في الهيئة الوطنية للإحصاء والمعلومات. وبينت النتائج أن الحكومة الإلكترونية توزع السلطة ولا مركزية السلطة بين الموظفين العموميين، وتحد من الفساد وتعزز الشفافية والمساءلة من خلال الإبلاغ عن الفساد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، واستمارات الشكاوى عبر الإنترنت، ورسائل البريد الإلكتروني، وتم تحديد العوامل الرئيسية التي تحد من الفساد من خلال الحكومة الإلكترونية.

1- دراسة التركي وآخرون (2021)، بعنوان: دور الحـوكمـة الإلكترونية في تعزيز الشفافية للقطاع الخاص بدولة قطر. وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحـوكمـة الالكترونية في تعزيز الشفافية للقطاع الخاص في دولة قطر، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحـوكمـة الالكترونية في تعزيز الشفافية للقطاع الخاص في دولة قطر، واستخدمت الدراسة منهجية نوعية، وأجريت مقابلات مع عينة مكونة من (46) مفردة من أصحاب المصلحة المعنيين في القطاع العامة والخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع. توصلت الدراسة إلى أن الحـوكمـة الإلكترونية قد أسهمت في تعزيز الشفافية للقطاع الخاص في دولة قطر، كما أن أظهرت توفر الأطر التشريعية والقانونية المعنية بتعزيز

الشفافية ومكافحة الفساد، جاء ذلك في إطار الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة لتعزيز الشفافية في مختلف المجالات تنفيذا لرؤيتها لعام 2030م. وبينت الدراسة الحاجة للاستمرار في تطوير قنوات الحوكمة المختلفة من أجل مزيد من التحسين والتطوير في شفافية القطاع الخاص.

2- دراسة الرباحي (2021)، بعنوان "تقويم مدى استجابة الشركات الكويتية للإفصاح والشفافية كأحد متطلبات الحوكمة المؤسسية"، وهدفت هذه الدراسة لتقويم مدى تطبيق الشركات الكويتية لمبدأ الإفصاح والشفافية، من خلال دراسة حالة بعض الشركات المدرجة في السوق المالي الكويتي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات الكويتية تطبيق معايير الإفصاح والشفافية بنسب متباينة. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل الأجهزة الرقابية المسؤولة عن تطبيق مبادئ الحوكمة، لما لذلك من دور مهم وفعال في تعزيز جوانب الحوكمة المؤسسية.

3- دراسة سانل (Sanl, 2020) بعنوان "Banking Governance and Transparency in the Nigerian Banking Sector"،وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الحوكمة المصرفية والإفصاح في البنوك النيجيرية، وذلك بالتطبيق على ثمانية بنوك نيجيرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن البنوك النيجيرية ملتزمة بتطبيق الحوكمة المصرفية والإفصاح بطريقة مرضية. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز هذا الاتجاه لدى البنوك النيجيرية.

4- دراسة صبري (2019)، بعنوان: **"**إستراتيجية مقترحة لتحسين الحوكمة والإفصاح في القطاع الصرفي المصري"، وقد هدفت هذه الدراسة لتقديم مقترح معزز لسياسة البنك المركزي المصري الهادفة لتطبيق الحوكمة والإفصاح في البنوك المصرية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى إنه يمكن وضع استراتيجية وطنية معززة للحوكمة والإفصاح بالتعاون مع البنوك العاملة والبنك المركزي المصري. وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق هذه الاستراتيجية لما لها من أهمية في تعزيز سلامة القطاع المصرفي المصري.

5- دراسة إيرمو (Ermo, 2019)، بعنوان "Disclosure and Transparency in the Indian Banking Sector, Importance and Reality"، **وهدفت** هذه الدراسة لبيان واقع الإفصاح والشفافية في القطاع المصرفي الهندي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الرقابة التي يفرضها البنك المركزي الهندي تسهل عملية تطبيق الإفصاح والشفافية في القطاع المصرفي الهندي بصورة تكاد تكون كاملة. وأوصت الدراسة بضرورة استمرار البنك المركزي الهندي بهذه الإجراءات، مع إجراء عمليات تقييم مستمرة للتأكد من نجاح تلك

الإجراءات في تحقيق مستويات مرضية من الإفصاح والشفافية في هذا القطاع.

5- دراسة خنفر (2019)، بعنوان: أثر تطبيق الحـوكمـة على تعزيز الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، هدفت التعرف على أثر تطبيق مبادئ حـوكمـة الشركات على الشفافية والإفصاح في التقارير المنشورة للبنوك التجارية السعودية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتكونت عينة الدراسة من (71) موظفي شركات الوساطة والمحاسبين القانونيين، وخلصت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء موظفي شركات الوساطة ومحاسبين العموم فيما يتعلق بالآثار الإيجابية لتطبيق مبادئ حـوكمـة الشركات على الشفافية والإفصاح عن التقارير المنشورة للبنوك التجارية السعودية، وخاصة التقارير المنشورة للبنوك التجارية السعودية فيما يتعلق بعمليات الأطراف ذات العلاقة وتلك التي لديها تضارب في المصالح، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين فيما يتعلق بالتأثيرات الإيجابية لتطبيق مبادئ حـوكمـة الشركات على السوق المالي السعودي.

6- دراسة العنزي (2018)، بعنوان: أثر الحـوكمـة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف الإسلامية الكويتية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحـوكمـة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف الإسلامية الكويتية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي لعام 2017، والبالغ عددها خمسة مصارف، وتم إتباع أسلوب الحصر الشامل على عينة مكونة من (100) موظف. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل بعد من أبعاد المتغير المستقل المتمثلة بـــ (الإطار والقوانين التي تحكم تصميم وإطلاق الخدمات الإلكترونية، الالتزام الإدارات بالمخطط التوجيهي العام الصادر عن الحكومة الإلكترونية، المعايير والمقاييس المعتمدة في أنظمة الحكومة الإلكترونية) في تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف الإسلامية الكويتية.

7- دراسة بوخريص (2017)، بعنوان: دور الحـوكمـة الإلكترونية في تحقيق التميز التنظيمي: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية. هدف البحث إلى تحديد أثر أبعاد الحـوكمـة الإلكترونية المتمثلة (المتطلبات الإدارية والتنظيمية، الشفافية والإفصاح الإلكتروني، المشاركة الإلكترونية، المساءلة) على التميز التنظيمي في المصارف التجارية الليبية، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وطبقت الدراسة على عينة عشوائية طبقية مكونة من (242) مفردة، وكان حجم العينة للإدارة العليا (138) مفردة. وقد أكدت نتائج الدراسة أن الحـوكمـة الالكترونية لها دور في تحقيق التميز التنظيمي في المصارف التجارية الليبية من وجهة نظر

مدراء الإدارة العليا والعملاء، وعدم وجود فروق ما بين آراء المدراء والصلاء فيما يخص ضرورة استخدام الحوكمة الالكترونية المتمثلة في (المتطلبات الإدارية والتنظيمية، الشفافية والإفصاح الإلكتروني، المشاركة الإلكترونية، المساءلة) لتحقيق التميز التنظيمي في المصارف التجارية الليبية، وأن هناك دعم متوسط للإدارة العليا لتطبيق الحوكمة الإلكترونية.

8- دراسة أبي الريحة (2016)، بعنوان: أثر الحوكمة والشفافية في تقويم أداء المصارف: بحث تطبيقي في (عينة من المصارف العراقية الخاصة). هدفت إلى بيان أثر الحوكمة والشفافية على تقويم أداء المصارف، تم دراسة هذه المؤشرات على عينة من المصارف الأهلية الخاصة ولمده سنتين 2013 و 2014 وتبين أن كل من الحوكمة والشفافية لها اثر في عملية تقويم الأداء لهذه المصارف ولكن تأثير الشفافية كان أكثر من تأثير الحوكمة على الأداء. وأظهرت النتائج أن التشريعات والقوانين العراقية لا تعوض غياب مبادئ الحوكمة، لذا ينبغي على المصارف الالتزام بمبادئ OECD أو الصادرة عن بازل وأيضا على السلطات المختصة إصدار مبادئ محلية للحوكمة.

2-2-تعليق الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث الهدف، مثال هدفت دراسة بوخريص (2017) إلى تحديد أثر أبعاد الحوكمة الإلكترونية المتمثلة (المتطلبات الإدارية والتنظيمية، الشفافية والإفصاح الإلكتروني، المشاركة الإلكترونية، المساءلة) على التميز التنظيمي في المصارف التجارية الليبية، في حين هدفت دراسة أبو الريحة (2016)بالتي هدفت إلى بيان اثر الحوكمة والشفافية على تقويم أداء المصارف العراقية، أما دراسة بوخريص (2017)، فقد هدف إلى تحديد أثر أبعاد الحوكمة الإلكترونية المتمثلة (المتطلبات الإدارية والتنظيمية، الشفافية والإفصاح الإلكتروني، المشاركة الإلكترونية، المساءلة) على التميز التنظيمي في المصارف التجارية الليبية.

كما اختلف مع الدراسة الحالية من حيث عينة الدراسة مثل دراسة (خنفر، 2019) التي طبقت على عينة مكونة من (71) موظفي شركات الوساطة والمحاسبين القانونيين، ودراسة إبراهيمي وآخرين (Ibrahimy et al., 2023)، التي تكونت عينتها من (280) مواطن وموظف عمومي في الهيئة الوطنية للإحصاء والمعلومات. في حين طبقت الدراسة الحالية على موظفي البنوك الإسلامية في السعودية (بنك البلاد).

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بمتغيرها المستقل الحوكمة الالكترونية بأبعادها (الانضباط، العدالة، والمسائلة، المسؤولية، والاستقلالية) في قياس أثرها على تعزيز الشفافية

والإفصاح، وتعتبر من الدراسات الأولى التي تطبق على بنك البلاد في السعودية.

3- الإطار النظري للدراسة:

3-1-مفهوم الحـوكمـة:

شهد العقدان الأخيران أسرع وأعمق تحول في تاريخ البشرية، هذا التحول الذي نجم عن حصاد علمي وتكنولوجي ومعرفي هائل جسدته تلك الطفرات المتوالية، التي شهدها حقل الاتصال والمعلومات، ففي ظل التقدم العلمي وظهور ما يسمى التقنية الرقمية أو الإلكترونية، كان لا بد لدول العالم أن تتجه نحو الاستفادة من تلك التقنية في كافة المجالات، للتخلص من أسلوب العمل التقليدي. لذلك فقد أدخلت التقنية الرقمية في الحـوكمـة الإلكترونية، وبرزت كأحدث المفاهيم التي تعد إستراتيجية ضرورية وفعالة لتطبيق وتفعيل الحكم الراشد على مستوى المؤسسات العامة والخاصة. إلا أن تداعيات التنافسية الدولية في إطار التكتلات الاقتصادية، أرغمت أصحاب القرار في أن يكيفوا سياساتهم الاقتصادية مع متطلبات العولمة التي تمتاز بتحرير شامل في جميع الميادين (باسي، 2020).

ويستخدم مصطلح الحـوكمـة لوصف كل تلك الهياكل والعمليات والأنشطة، التي تشارك في التخطيط والتوجيه للمؤسسات والأشخاص الذين يعملون في التعليم العالي. إن هدف الحـوكمـة الجيدة هو منظمة قوية تحقق أعلى مستويات الأداء، وتكون مسؤولية أمام المجتمع الذي تخدمه، ويأمل أن تسهم أنظمة الحـوكمـة في المؤسسات التعليمية إلى تشجيع جميع مكوناتها على أن يكون لها رأي في إدخال التحسينات على المؤسسة والنهوض برسالتها (برقان والقرشي، 2012).

وتؤكد الحـوكمـة أهمية الانتقال بفكرة الإدارة من الوضع الهيكلي الجامد، إلى وضع أكثر تفاعلية وتكاملية بين القطاعات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني. وذلك من خلال ارتباطها بعملية صنع القرار في المجتمع ومؤسساته المختلفة، من خلال التفاعلات التي تتم داخل الهياكل والعمليات والتقاليد التي تحدد كيفية ممارسة السلطة واتخاذ القرار، وتعبير أفراد المجتمع عن وجهة نظرهم في مختلف القضايا (مرزوق، 2017).

عرفها مرزوق (2017) بأنها: العمليات والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة دارة الموارد من أجل والرقابة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعرفها العوضي (2020) بأنها: حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها من إدارة تقليدية إلى إدارة تستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسئولية أمام، تتعلق بمعناها الأوسع بالعمليات الرسمية وغير الرسمية التي تتم بواسطتها صياغة السياسات وتحديد الأولويات وتخصيص الموارد وتطبيق الإصلاحات ورصد تنفيذها.

من خلال الطرح السابق لمفهوم الحـوكمـة ترى الباحثة بأنه مجموعة السياسات أو القواعد أو الأطر التي تستخدمها الشركات لتحقيق أهداف أعمالها، وهي تحدد مسؤوليات أصحاب المصلحة، حيث تساعد على تحديد الفرص الجديدة وتطوير الإجراءات اللازمة للاستثمار في تلك الفرص، وتحقيق الاستفادة القصوى منها. وكذلك جذب المستثمرين عن طريق تمهيد الطريق لنمو اقتصادي متنوع.

3-2- مفهوم الحـوكمـة الالكترونية:

عرّفها بارة (2017) بأنها: مجموعة الإجراءات التي تضمن توصيل الخدمات الإلكترونية، والمعلومات عن المؤسسة الجامعية لعملائها الداخليين والخارجيين باستخدام تكنولوجيا المعلومات. كما عرفها حمود (2014) بأنها: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين وقطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني. كذلك عرفها البنك الدولي بأنها "عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات مثل شبكات المعلومات العريضة، وشبكة الإنترنيت، والتي لديها القدرة على تغيير وتحويل العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسسات الحكومية، وهذه التكنولوجيا يمكنها أن تخدم عدداً كبيرًا من الأهداف مثل تقديم خدمات أفضل للمواطنين، وتمكينهم من الوصول إلى المعلومات مما يوفر مزيداً من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات الحكومية، كما أن نتائج هذه التطبيقات يمكن أن تؤدي إلى تقليل الفساد وزيادة الشفافية وقناعة المواطن بدور المؤسسة الحكومية في حياته (بن عبد الله، 2015).

مما سبق ترى الباحثة الحـوكمـة الالكترونية بأنها إحدى طرق استخدام التكنولوجيا الإلكترونية الحديثة، لتحسين عمليات الحكم والإدارة في الشركات سواء كانت حكومية أو غير حكومية، ولتعزيز ودعم تقديم الخدمات، وتشمل العناصر الأساسية للحـوكمـة الإلكترونية استخدام المنصات الرقمية، والأنظمة الإلكترونية لتبسيط العمليات الإدارية، وقنوات الاتصال عبر الإنترنت.

3-3- أهمية الحـوكمـة الالكترونية:

ترجع أهميـة الحـوكمـة الالكترونيـة إلى مـا يلي: مريزق (2017):

-إيجاد نماذج جديدة لحل المشاكل السياسية مثل إدارة اللقاءات السياسية من خلال شبكة الانترنت.

-استخدام البريد الالكتروني لإيجاد قنوات اتصال بين الحكومة ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني وكافة الأطراف المشاركة في صنع القرار السياسي.

- تنتقل مسؤولية تطوير المنظمات الحكومية إلى المواطن باعتباره مشاركا في تقييم الأداء الحكومي للخدمات الحكومية الالكترونية المقدمة على شبكة الانترنيت.
- الشفافية بإتاحة المعلومات التفصيلية عن الأداء الحكومي على شبكة الانترنيت ومن ثم تحجيم الفساد الإداري وإعطاء المواطن الحق في مساءلة الحكومة.
- توفير مصادر تمويل جديدة لمشروعات التنمية تستند على مشاركة منظمات الأعمال.

3-4-معايير الحـوكمـة الإلكترونية

أشار طاهر (2019) إلى عدد من معايير الحـوكمـة الإلكترونية وهذه المعايير هي:

1- الخطة الإستراتيجية: يعد التخطيط الإستراتيجي جهد منضبط لاتخاذ القرار الأساسي وإجراءات تشكي لطبيعة واتجاه المنظمة، وهو عملية مستمرة ومنهجية يتم فيها اتخاذ القرارات حول النتائج المرجوة في المستقبل وكيف يمكن للنتائج أن تنجز (بناء على تحليل القدرات الداخلية والاتجاهات الخارجية)، وكيفية قياس النجاح وتقييمه وتعتبر الخطة الإستراتيجية.

2- القيادة الإدارية: إن قيادة المنظمة والقدرات البشرية هي العوامل الحاسمة التي تحدد فيما إذا كانت المنظمة قادرة على تحويل الأفكار والرؤى إلى واقع وكيفية تحقيق ذلك بما يمكن المنظمات من المنافسة والابتكار القائم على اقتصاديات المعرفة، وتساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل كبير في تنمية القيادات الإدارية وتمكينهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية، وذلك من خلال تشجيع برامج اقتصاد المعرفة.

3- المشاركة: وهي مفهوم مرتبط بالحكم والمجتمع الديمقراطي، ومكون أساسي من مكونات التنمية البشرية وفق منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الدولية ذات الصلة، وتعني أن يكون لأصحاب المصلحة رأي في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر، أو من خلال منظمات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، وهذا النوع من المشاركة الواسعة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير، والقدرة على المشاركة البناءة، ولتكون المشاركة فعالة يجب أن يتوفر لأصحاب المصلحة فرص وافية ومتساوية لإدراج مطالبهم على جدول أعمال الهيئات الحكومية ولطرح همومهم تعبيراً عن الخيارات التي يفضّلونها كحصيلة نهائية لعملية صنع القرار.

4-المساءلة والمسؤولية: تعتبر من أهم معايير الحـوكمـة الإلكترونية، ويقصد بها "مدى تحمل الفرد مسؤولية ما يسند إليه من أعمال وما يتبعها من مهام تتطلبها تلك المسؤولية، وذلك طبقا للشروط والمواصفات التي يكون قد سبق الموافقة عليها، وتعني المسؤولية أن تكون للشركة رسالة أخلاقية يجب أن تؤديها في المجتمع وأن يعترف المدراء بأن

عليهم واجبات تجاه حماية البيئة وتجاه العاملين وتحسين الخدمات المقدمة لهم.

5- اللامركزية: تشير اللامركزية إلى تقسيم أو تجزئة المنظمة الكبيرة إلى أجزاء من الحجوم قابلة للإدارة الناجحة وإن مفتاح اللامركزية هو الاستقلال الذاتي.

3-5- متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية:

يستلزم تطبيق الحكومة الالكترونية توافر مجموعة من العناصر الرئيسية، والتي أوردها أحططاش (2017) كالآتي:

1- توفير البنية التحتية اللازمة للاتصالات: إن استخدام تقنيات المعلومات لتحميل أعمال الحكومة الالكترونية يتم كله عبر شبكات الاتصال ولهذا فإن المسؤولية الأكبر في هذا السياق تقع على عاتق وزارة الاتصالات في السهر على توفير وصيانة هذه الشبكات باستمرار.

2- ضرورة انتشار الانترنت :تعد الانترنت المرتكز الأساسي في بناء الحكومة الالكترونية التي بواسطتها يتم تأمين الاتصال بين مستخدمي الشبكة على مستوى جميع القطاعات الحكومية، أو غير الحكومية والمواطنين ضمن بيئة رقمية عالية التخصصات.

3- ضرورة إتاحة الحاسب الآلي: معظم خدمات الحكومة الالكترونية تتم على هذا الجهاز فإنه متطلب لا بديل عنه، الذي يستلزم استطاعة المواطن على اقتنائه من جهة والإلمام باستخداماته المتعددة من جهة أخرى.

4- ضرورة توفير التشريعات اللازمة :وهذا يتطلب توفير جملة من القوانين التي تعمل على صون وضمان الأمن الوثائقي وحماية سرية البيانات، وحماية التوقيع الالكتروني.

5- إعادة هندسة إجراءات العمل في الحـوكمـة: يتطلب الحكومة الالكترونية إعادة هندسة جميع الإجراءات المتعلقة بأعمال الحكومة المختلفة وتحويلها للنظام الرقمي، ويتطلب القيام بوصف كل الخدمات الحكومية بالتفصيل ومن يقوم بهذه الخدمات، تحديد العلاقة وتداخل الإجراءات مع الوزارات أو مختلف الدوائر بالتفصيل، إعادة تصميم الإجراءات حيث يتم حذف الأجزاء التي لا تناسب مع هذا الأسلوب الحديث، ونشر تفاصيل الإجراءات الجديدة على موقع الانترنت.

6- التأكيد على ضرورة تكوين وتأهيل العنصر البشري الذي يعتبر أساس نجاح أي عملية وكذلك نشر الوعي والثقافة استعمال تكنولوجيا المعلومات لدى المواطن.

3-6-الشفافية والإفصاح:

يعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ الحـوكمـة الالكترونية، نظراً لما يمثله من استقرار وشفافية وحماية لجميع الأطراف والمتعاملين، والإفصاح هو عملية الكشف عن المعلومات

الجوهرية التي تهم المستثمرين وأصحاب العلاقة والمصالح، ويتم الإفصاح على أساس دوري (فترات مالية محددة) أو بشكل فوري عند حدوث أمر ما، وذلك حتى تكون المعلومات متوافرة في نفس الوقت لكافة الأطراف المعنية. ويعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ اللازمة لتطبيق نظام الحـوكمـة الالكترونية من خلال عدم إخفاء أي معلومة، وإظهارها للجمهور في الوقت المناسب ضرورة لتوفير جميع المعلومات بدقة ووضوح، والإفصاح عن كافة البيانات الأولية والمعلومات الأخرى (السويدي، 2016).

الإفصاح في الاصطلاح هو: التنبؤ بمقدرة الشركة على تحقيق الأرباح والوفاء بالتزاماتها والكشف عن المعلومات المهمة للمستثمرين، والمساهمين بالوسائل المختلفة لكشف تلك المعلومات المهمة لهم، وإشهار كافة الحقائق عن الشركة سواء الدورية أو غير الدورية، وكذلك المالية وغير المالية لجميع الأطراف وسوق المال. وعرفت الشفافية بأنها: إيصال معلومات حقيقية وواضحة وكافية إلى كافة الأطراف ذوي المصلحة لإتاحة الفرصة لهم لتحليل عمليات المؤسسة، وتعد الشفافية ركيزة مهمة لضمان النزاهة والثقة في إدارة المؤسسة (السويدي، 2016).

وعرف بلحيمر (2021) الشفافية بأنها: الوضوح التام في رسم الخطط والسياسات واتخاذ القرارات وعرضها على الجهات المختصة بمراقبة الأداء، سواء الأداء الحكومي أو أداء الأفراد العاملين، وهذا يعني خضوع جميع الممارسات والسياسات، للمحاسبة والرقابة المستمرين.

وتتطلب الشفافية توفر عناصر منها:

1- تحديد رؤية الإدارة والهدف من وجودها وتوضيح ما ينبغي أن تقدمه للمواطن والمجتمع.
2- تبسيط إجراءات العمل وتجنب التعقيد وذلك بمشاركة كافة ذوي المصالح، الأمر الذي يساهم في تيسير أعمال المراجعة والرقابة.
3- سعي الإدارة من خلال أعمالها وأساليب إدارتها إلى إرساء المساواة، تكافؤ الفرص والنزاهة.
4- ضرورة توفير المواقع الالكترونية الخاصة بكل أجهزة الحكومة ضمن شبكة الانترنت، والتي يتوجب من خلالها تجسيد صورة صادقة عن الواقع من خلال عمليات التحيين، مع ضمان توفير إمكانية الإصغاء لآراء المواطن بخصوص أنشطتها وأعمالها.
5- إرساء مفهوم الشفافية بتطبيق الهندرة (هندسة الإدارة)، والتي تعتبر تغييراً شاملاً في الإدارة نتيجة المتغيرات الحاصلة خاصة التكنولوجية منها والذي يمس كل جوانب العمل.
6- إعطاء الأولوية للمساءلة والحرص على مصداقية القوانين والإجراءات (بلحيمر، 2021).

3-7- دور الحوكمة الالكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح:

وتسهم الحوكمة الالكترونية في تشكيل إستراتيجية المنظمة وتوفيرها للإجراءات والقوانين التي تكفل للمجتمع قيام الإدارة بالاهتمام والعناية بمصالح كافة الأطراف؛ لتلبية متطلباتهم واحتياجاتهم من خلال الخدمات الإلكترونية المتواصلة والمتكاملة، حيثُ تشكل الحوكمة الالكترونية عملية من عمليات التغيير التي تسهم في توسيع المجالات التي تدفع المنظمة إلى المشاركة في اقتصاد المعرفة القائم على إنجاز المعاملات عبر شبكة الإنترنت بسرعة ودقة وجهد، فتطوير الحوكمة الالكترونية يزيد من الشفافية والفعالية في إدارة المنظمة.(العنزي، 2018).

وتتحقق الشفافية والإفصاح من خلال تبسيط وتسهيل الإجراءات، إذ تعتبر عملية إعادة هندسة العملية الإدارية وتبسيط مراحلها من أهم مراحل التحول نحو الحوكمة الإلكترونية. وتحقيق مبدأ الحياد، تعمل الحكومة الإلكترونية وفق تعليمات إلكترونية محددة مسبقاً ما يمنع ظاهرتي الانحياز والمحاباة لصالح طرف على حساب الأطراف الأخرى. وفعالية الحوكمة الإلكترونية في توفير الإعلام للجميع، إذ تتحقق الشفافية الحكومية من خلال سهولة الوصول للمعلومات الخاصة بالقرارات، مما يجسد تساوي الفرص في التعاملات الإدارية (بلحيمر، 2021).

4- الدراسة التطبيقية

4-1- مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع موظفي (بنك البلاد) في المملكة العربية السعودية، والبالغ عددهم (3562) موظف، وتكونت عينة الدراسة من (351) موظفاً، وتم حساب حجم العينة بتطبيق معادلة ستيفن ثامبسون، وتم توزيع الاستبانة الكترونياً.

4-2-مصادر جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على مصدرين لجمع البيانات وهما:

مصادر المعلومات الثانوية: وتمثلت هذه المصادر في الكتب والأبحاث والتقارير والرسائل الجامعية وذلك لتغطية الجانب النظري من هذه الدراسة.

المصادر الأولية: وتمثلت في البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة الالكترونية التي وزعت لهذه الغاية.

4-3-أداة الدراسة واختباراتها:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم تصميم استبانة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والأدب النظري، حيث تكونت هذه الاستبانة من محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: البيانات الشخصية للمبحوثين.

المحور الثاني: البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة: والتي شملت أبعاد المتغير المستقل والمتمثل بالحوكمة الالكترونية، وأبعاد المتغير

التابع والمتمثل في تعزيز الإفصاح والشفافية في البنوك الإسلامية في السعودية، وقد صيغت جميع فقرات هذه الاستبانة من خلال مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). كما تم تصنيف إجابات عينة الدراسة إلى خمس مستويات متساوية، وكما هي موضحة في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) توزيع الفئات وفق التدرج المستخدم في إدارة الدراسة

المدى	الدرجة
1.80-100	منخفضة جداً
2.60-1.81	منخفضة
3.40-2.613	متوسطة
4.20-3.41	عالية
5.00-4.21	عالية جداً

اختبارات أداة الدراسة:

تم إجراءً بعض الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة وهذه الاختبارات هي:

1- الصدق الظاهري: حيث تم عرض الاستبانة الخاصة بالدراسة على أربعة متخصصين في هذا المجال، والذين قاموا بوضع بعض الملاحظات على أداة الدراسة ومن ثم تم تعديل الاستبانة بناءً على هذه الملاحظات.

2- ثبات إدارة الدراسة: لقياس ثبات إدارة الدراسة فقد قامت الباحثة باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وقد أظهرت نتائج هذا الاختبار أن قيم الثبات كانت عالية إذا تراوحت بين 76% و88%، كما يلاحظ أن المعدل العام للثبات بلغ 86% وهو أكبر من النسب المقبولة في البحوث الإنسانية، وكما هي موضحة في الجدول التالي (2).

جدول رقم (2) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

	متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	درجة ألفا
الحوكمة الالكترونية	الانضباط	5	0.88
	العدالة	4	0.76
	والمسائلة	6	0.79
	المسؤولية،	5	0.85
	والاستقلالية	5	0.82
الإفصاح والشفافية	تعزيز الإفصاح والشفافية	9	0.76
المعدل العام للثبات			**0.86**

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والانحراف، وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، واختبار كرونباخ ألفا.

4-4-1-وصف خصائص عينة الدراسة

تم توضيح خصائص عينة الدراسة كما هو مبين في الجدول رقم (3) التالي:

جدول رقم (3) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

خصائص عينة الدراسة		التكرار (من 351)	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	219	%62
	أنثى	132	%38
العمر	من 18-25	29	%8
	26-33	64	%18
	34-41	109	%31
	42-49	98	%28
	50 فأكثر	51	%15
مركز العمل	الرقابة المالية	67	%19
	التدقيق الداخلي	84	%24
	الحوكمة	201	%57
سنوات الخبرة	أقل من 3 سنوات	32	%9
	من 3-5 سنوات	87	%25
	من 5-10 سنوات	162	%46
	أكثر من 10سنوات	70	%20
المستوى التعليمي	دبلوم	7	%2
	بكالوريوس	218	%62
	دبلوم عالي	37	%11
	ماجستير	49	%14
	دكتوراه	40	%11
المجموع		**351**	**%100.00**

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (3) أن نسبة الذكور من عينة الدراسة بلغت 62%، بينما بلغت نسبة الإناث 38%، أما فيما يتعلق فكانت الفئة العمرية 34-41 هي الأعلى وبنسبة 31%، تليها الفئة العمرية من 42-49 وبنسبة 28%، أما بخصوص مركز العمل في البنك أن 57% من عينة الدراسة يعملون في وحدة الحوكمة، و24% في التدقيق الداخلي، و19% في الرقابة المالية، وهذا يعطي مؤشر على ان المبحوثين على دراية وإطلاع بموضوع

الدراسة ولديهم من المعلومات والخبرة ما يسمح لهم بالإجابة الموضوعية على أسئلة الاستبانة.

وفيما يتعلق بسنوات الخبرة فأن 46% من أفراد عينة الدراسة هم من الفئة التي تبلغ خبرتها من 5-10 سنوات، كما أن 62% من أفراد عينة الدراسة هم من حملة البكالوريوس، مما يشير بوضوح أن هذه العينة تمتلك من الخبرة والمؤهلات ما يسمح لها بإعطاء معلومات دقيقة حول موضوع هذه الدراسة.

4-4-2- نتائج تحليل الإحصاء الوصفي:

تـــم اســـتخدام المتوســـطات الحســـابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية النسبية لكل فقـرة وذلـك للتعـرف عـلى اتجاهـات أفـراد عينـة الدراسة حول أثر تطبيق الحـوكمـة الالكترونيـة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنـوك الإسـلامية في السعودية، وكانت النتائج كالآتي:

أبعاد الحـوكمـة الالكترونية

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لأبعاد الحـوكمـة الالكترونية:

1- بعد الانضباط:

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لبعد الانضباط.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
1	تسهم الحـوكمـة الالكترونية في إيجاد حافز لإدارة البنك لتحقيق سعر عادل لأسهم البنك.	3.24	0.84	2	متوسطة
2	تسهم الحـوكمـة الالكترونية في نشر تقارير ممارسات الحـوكمـة في البنك من خلال التقرير السنوي، الذي يُنشر في موعدة القانوني.	3.21	0.79	3	متوسطة
3	الاعتماد على الحـوكمـة الالكترونية يسهم في التقليل من مخاطر الفساد المالي والإداري في البنك.	2.97	0.94	5	متوسطة
4	تعمل الحـوكمـة الالكترونية على تحقيق الانضباط في التقديرات المتعلقة بحقوق الملكية وتكلفة رأس المال في البنك.	3.47	0.91	1	متوسطة
5	تسهم الحـوكمـة الالكترونية في إدارة الديون من خلال مشروعات هادفة ومربحة للبنك.	3.02	0.77	4	متوسطة
البعد كاملاً		3.18	0.67	**متوسطة**	

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (4) أن مستوى الأهمية لفقرات بعد الانضباط كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد كاملاً (3.18) وانحراف معياري (0.67)، وهذا الأمر يدل على درجة موافقة متوسطة لأنها تقع ضمن الفئة (2.61-3.40)، بالإضافة لعدم وجود تشتت في إجابات عينة الدراسة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.97-3.47)، وقد جاءت الفقرة "تعمل الحوكمة الالكترونية على تحقيق الانضباط في التقديرات المتعلقة بحقوق الملكية وتكلفة رأس المال في البنك." بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (3.47) وبأهمية نسبية متوسطة، وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.18). بينما جاءت الفقرة "الاعتماد على الحوكمة الالكترونية يسهم في التقليل من أخطار الفساد المالي والإداري في البنك" في الترتيب الأخير وبمتوسط حسابي (2.97) وهو أدني من المتوسط الحسابي الكلي (3.18)، وبأهمية نسبية متوسطة أيضاً.

2-بعد العدالة:

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لبعد العدالة.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
1	يسهم تطبيق الحوكمة الالكترونية في ربط نظام الحوافز والمكافآت بأداء أعضاء مجلس الإدارة والموظفين وبما يحقق العدالة والمساواة.	3.59	0.97	3	عالية
2	تطبيق الحوكمة الالكترونية يسهم في تحقيق العدالة بين صغار وكبار المساهمين في البنك.	4.02	0.67	2	عالية
3	يؤدي تطبيق الحوكمة الالكترونية لضمان حماية حقوق صغار المساهمين، ويعطيهم الحق في الاعتراض على القرارات التي تمس حقوقهم.	4.18	0.66	1	عالية
4	تطبيق الحوكمة الالكترونية يجعل إدارة البنك تدرك أن إجراءات الحوكمة الالكترونية تسهم في تعزيز حسن سير العمل وتحقق العدالة في تعاملات البنك مع جميع الأطراف.	3.22	0.84	4	متوسطة
البعد كاملاً		**3.75**	**0.69**	**عالية**	

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (5) أن مستوى الأهمية لفقرات بعد العدالة كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد كاملاً (3.75) وانحراف معياري (0.69)، ويدل ذلك على درجة موافقة عالية لأنها تقع ضمن الفئة (3.41-4.20)، بالإضافة لعدم وجود تشتت في إجابات عينة الدراسة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.22-4.19)، وقد جاءت الفقرة "يؤدي تطبيق الحوكمة الالكترونية لضمان حماية حقوق صغار المساهمين، ويعطيهم الحق في الاعتراض على

القرارات التي تمس حقوقهم" بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (4.18) وبأهمية نسبية عالية، وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.75) بينما جاءت الفقرة "تطبيق الحـوكمـة الالكترونية يجعل إدارة البنك تدرك أن إجراءات الحـوكمـة الالكترونية تسهم في تعزيز حسن سير العمل وتحقق العدالة في تعاملات البنك مع جميع الأطراف." في الترتيب الأخير وبمتوسط حسابي (3.22) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي (3.75)، وبأهمية نسبية متوسطة.

3- بعد المسائلة:

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لبعد المسائلة.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
1	يؤدي تطبيق الحـوكمـة الالكترونية لتعزيز مبدأ المسائلة في حال حدوق أي تجاوز أو خطأ، ويجعل الإدارة تتصرف بشكل فعال حيال أي تجاوزات.	3.84	0.84	5	عالية
2	تطبيق الحـوكمـة الالكترونية يساعد إدارة البنك في تقييم أداء الموظفين، ويسهم في سرعة الكشف عن أي خطأ بسرعة وسهولة.	4.19	0.94	1	عالية
3	الاعتماد على الحـوكمـة الالكترونية يساعد إدارة البنك في تفعيل الأدوار الرقابية في جميع مستويات القرار وفي مختلف عمليات البنك.	4.09	0.88	2	عالية
4	تساعد الحـوكمـة الالكترونية في تقييم أداء أعضاء مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية.	4.01	0.75	3	عالية
5	تطبيق الحـوكمـة الالكترونية في البنك يسهم في مساعدة المساهمين في متابعة عمل إدارة البنك، والتحقق من أن القرارات المتخذة تخدم مصالح البنك.	3.28	0.71	6	متوسطة
6	تعمل الحـوكمـة الالكترونية على وضع آليات واضحة لمعاقبة أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين في حال وجود تجاوزات أو سوء استغلال للسلطة.	3.88	0.67	4	عالية
البعد كاملاً		**3.88**	**0.73**	**عالية**	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (6) أن مستوى الأهمية لفقرات بعد المسائلة كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد كاملاً (3.88) وانحراف معياري (0.73)، وهذا الأمر يدل على درجة موافقة عالية لأنها تقع ضمن الفئة (3.41-4.20)، بالإضافة لعدم وجود تشتت في إجابات عينة الدراسة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.28-4.19)، وقد جاءت الفقرة "تطبيق الحـوكمـة الالكترونية يساعد إدارة البنك في تقييم أداء الموظفين، ويسهم في سرعة الكشف عن أي خطأ بسرعة وسهولة." بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (4.19) وبأهمية نسبية عالية، وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.88) بينما جاءت الفقرة "تطبيق الحـوكمـة الالكترونية في البنك

يسهم في مساعدة المساهمين في متابعة عمل إدارة البنك، والتحقق من أن القرارات المتخذة تخدم مصالح البنك." في الترتيب الأخير وبمتوسط حسابي (3.28) وهو ادني من المتوسط الحسابي الكلي (3.88)، وبأهمية نسبية متوسطة.

4-بعد المسؤولية:

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لبعد المسؤولية.

رقم السؤال	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
1	يؤدي تطبيق الحوكمة الالكترونية لمتابعة أداء موظفي البنك والتأكد من أنهم يقومون بأعمالهم بالصورة المطلوبة.	3.99	0.94	2	عالية
2	تطبيق الحوكمة الالكترونية يسهم في ضمان عدم حدوث تلاعب من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات الموظفين في البنك.	4.02	0.69	1	عالية
3	تطبيق الحوكمة الالكترونية يسهم في رفع مستويات المسؤولية لدى موظفي البنك، والعمل بدرجة عالية من الأخلاق الوظيفية.	3.47	0.83	3	عالية
4	يسمح تطبيق الحوكمة الالكترونية بوضع إجراءات تصحيحية في حال وجود خروقات في العمل وتصحيح المسار.	3.12	0.70	4	متوسطة
5	تطبيق الحوكمة الالكترونية يسهم في إيجاد نظام رقابة داخلية فعال في البنك مما يسمح بمراجعة ومتابعة كل العمليات المنفذة.	3.02	0.99	5	متوسطة
البعد كاملاً		**3.52**	**0.63**		**عالية**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (7) أن مستوى الأهمية لفقرات بعد المسؤولية كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد كاملاً (3.52) وانحراف معياري (0.63)، وهذا الأمر يدل على درجة موافقة عالية لأنها تقع ضمن الفئة (3.41-4.20)، بالإضافة لعدم وجود تشتت في إجابات عينة الدراسة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.02-4.02)، وقد جاءت الفقرة "تطبيق الحوكمة الالكترونية يسهم في ضمان عدم حدوث تلاعب من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات الموظفين في البنك." بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (4.02) وبأهمية نسبية عالية، وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.52) بينما جاءت الفقرة "تطبيق الحوكمة الالكترونية يسهم في إيجاد نظام رقابة داخلية فعال في البنك مما يسمح بمراجعة ومتابعة كل العمليات المنفذة." في الترتيب الأخير وبمتوسط حسابي (3.02) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي (3.52)، وبأهمية نسبية متوسطة.

5-بعد الاستقلالية:

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لبعد الاستقلالية.

رقم السؤال	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
1	تطبيق الحـوكمـة الالكترونية يسهم في تعزيز مبدأ استقلالية أعضاء مجلس إدارة البنك بشكل واضح.	3.67	0.69	2	عالية
2	تسهم الحـوكمـة الالكترونية في منع أي ضغوطات قد يتعرض لها الموظفين من قبل إدارة البنك.	3.42	0.66	3	عالية
3	تطبيق الحـوكمـة الالكترونية يسهم بشكل واضح في الحكم بموضوعية واستقلالية على أداء البنك بشكل عام.	4.09	0.74	1	عالية
4	توفر آليات الحـوكمـة الالكترونية جهات رقابية مستقلة لتقييم القرارات الصادرة من قبل إدارة البنك والتأكد من توفر الموضوعية في هذا المجال.	3.21	0.94	5	متوسطة
5	تطبيق الحـوكمـة الالكترونية يضمن إصدار الجهات الرقابية لتقاريرها بدقة، وفي مواعيد محددة.	3.33	0.67	4	متوسطة
البعد كاملاً		**3.54**	**0.87**	**عالية**	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق رقم (8) أن مستوى الأهمية لفقرات بعد الاستقلالية كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد كاملاً (3.54) وانحراف معياري (0.87)، وهذا الأمر يدل على درجة موافقة عالية لأنها تقع ضمن الفئة (3.41-4.20)، بالإضافة لعدم وجود تشتت في إجابات عينة الدراسة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.21-4.09)، وقد جاءت الفقرة "تطبيق الحـوكمـة الالكترونية يسهم بشكل واضح في الحكم بموضوعية واستقلالية على أداء البنك بشكل عام" بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (4.09) وبأهمية نسبية عالية، وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.54) بينما جاءت الفقرة "توفر آليات الحـوكمـة الالكترونية جهات رقابية مستقلة لتقييم القرارات الصادرة من قبل إدارة البنك والتأكد من توفر الموضوعية في هذا المجال" في الترتيب الأخير وبمتوسط حسابي (3.21) وهو أدنى من المتوسط الحسابي الكلي (3.54)، وبأهمية نسبية متوسطة.

ثانياً: المتغير التابع: تعزيز الإفصاح والشفافية في البنوك الإسلامية في السعودية.

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير الإفصاح والشفافية.

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
1	تقارير البنك المالية تقدم صورة واضحة وحقيقية لواقع حال البنك.	3.28	0.67	8	متوسطة
2	التقارير المالية الصادرة من قبل البنك تحتوي على جميع المعلومات الضرورية واللازمة لمستخدميها، مما يسهل عملية اتخاذ القرار المناسب.	3.87	0.74	4	عالية
3	يقوم البنك بالإفصاح عن جميع المعلومات الضرورية بطريقة عادلة ونزيهة.	3.67	0.64	6	عالية
4	تقارير البنك المالية تعطي صورة صادقة عن واقع الحال للجميع المساهمين وأصحاب المصالح.	3.97	0.73	3	عالية
5	يقوم البنك بالإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي وبكل أمانة.	4.29	0.61	1	عالية
6	يقدم البنك المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب ودون تأخير.	4.27	0.60	2	عالية
7	تحتوي تقارير البنك المالية جميع المعلومات المطلوبة، وبشكل، واضح، وكافي.	3.47	0.96	7	عالية
8	يقوم البنك بالإفصاح عن ربحية بكل شفافية ووضوح من خلال القوائم المالية التي يصدرها.	3.69	0.91	5	عالية
9	تلتزم إدارة البنك بالحيادية عند الإفصاح عن تقاريرها وقوائمها المالية.	3.26	0.88	9	متوسطة
البعد كاملاً		**3.75**	**0.82**	**عالية**	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق بأن مستوى الأهمية لفقرات متغير الإفصاح والشفافية كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للبعد كاملاً (3.75) وانحراف معياري (0.82)، وهذا الأمر يدل على درجة موافقة عالية لأنها تقع ضمن الفئة (3.41-4.20)، بالإضافة لعدم وجود تشتت في إجابات عينة الدراسة، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.26-4.29)، وقد جاءت الفقرة "يقوم البنك بالإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي وبكل أمانة." بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي بلغ (4.29) وبأهمية نسبية عالية، وهو أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (3.75) بينما جاءت الفقرة "تلتزم إدارة البنك بالحيادية عند الإفصاح عن تقاريرها وقوائمها المالية." في الترتيب الأخير وبمتوسط حسابي (3.26) وهو أدني من المتوسط الحسابي الكلي (3.75)، وبأهمية نسبية متوسطة.

التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

للتأكد من موضوعية نتائج الدراسة وخلو البيانات من المشاكل الإحصائية، فقد تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي، والجدول رقم (10) يوضح ذلك.

جدول رقم (10) اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

الرقم	المتغير	Kolmogorov- Smirnov	Sig	النتيجة
1	الحـوكمـة الالكترونية	1.245	0.174	يتبع للتوزيع الطبيعي
2	الانضباط	1.139	1.018	يتبع للتوزيع الطبيعي
3	العدالة	1.117	0.130	يتبع للتوزيع الطبيعي
4	المسائلة	1.134	0.148	يتبع للتوزيع الطبيعي
5	المسؤولية	1.114	1.178	يتبع للتوزيع الطبيعي
6	تعزيز الشفافية والإفصاح	1.238	1.244	يتبع للتوزيع الطبيعي

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق أن توزيع متغيرات الدراسة كان طبيعياً، حيث كانت نسبة التوزيع الطبيعي لكل محاور الدراسة أكثر من 5%وهو المستوى المعتمد في الدراسات الإدارية (عزمي، 2021).

4-5-اختبار فرضيات الدراسة:

تحليل الانحدار البسيط لمتغيرات الدراسة:

كما أشرنا سابقاً فان هذه الدراسة سعت إلى بيان أثر الحـوكمـة الالكترونية بأبعادها (الانضباط، العدالة، والمسائلة، المسؤولية، والاستقلالية) في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية، ولاختبار فرضيات هذه الدراسة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط باعتماد أسلوب إدخال المتغيرات المتنبئة إلى معادلة الانحدارية، وذلك كما في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11) نتائج اختبار الانحدار المتعدد الخاصة بالمتغيرات المتنبئة ومعاملات الارتباط المتعددة لها ومقدار تفسيرها حسب أسلوب إدخال المتغيرات المتنبئة على المعادلة

النموذج الفرعي	ر	ر2	ر2 المعدل	الخطأ المعياري	ف المحسوبة	درجة حرية البسط	الدلالة الإحصائية
1	.540[a]	.292	.290	.73461	190.662	1	.00[a]
2	.593[b]	.352	.349	.70343	125.448	1	.00[b]

a المتنبئات (ثابت الانحدار) الحـوكمـة الإلكترونية

b المتنبئات (ثابت الانحدار) الشفافية والإفصاح

يتبين من الجدول (11) التباين المفسر بعد إدخال الحـوكمـة الإلكترونية فسر ما نسبته (.292%) من التباين الحاصل الشفافية والإفصاح، وكانت قيمة "ف" دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.05)، في حين فسر إدخال الشفافية والإفصاح ما نسبته (.352%) من الشفافية والإفصاح، وأضاف متغير الحـوكمـة الإلكترونية (.06%) إلى التباين في الشفافية والإفصاح وكانت قيمة "ف" دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α≤0.05) عندما أدخلت هذه المتغيرات. وتم

حساب معاملات الانحدار المعيارية واللامعيارية للمتغيرات المستقلة التي أدخلت في المعادلة في كلا المرحلتين. بناءً على ذلك تم رفض الفرضية الرئيسية لهذا البحث، والتي تنص على "لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوكمة الالكترونية بأبعادها (الانضباط، العدالة، والمسائلة، المسؤولية، والاستقلالية) في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية" وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوكمة الالكترونية بأبعادها في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية".

ويفسر ذلك بأن معايير الحوكمة تعتبر منهجًا متسقا كأحد الأسس التي تنعكس بوضوح في استراتيجية البنوك الإسلامية في السعودية وغيرها من القواعد والتعليمات الإرشادية والقيم المؤسسية ذات الصلة، إذ تدرك البنوك الإسلامية في السعودية أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة ومعاييرها، وما يترتب عليها من إتباع المعايير المهنية والأخلاقية في جميع التعاملات، ويشكل الإفصاح والشفافية وحدة مركزية مستقلة تتولى إدارة وإتاحة كافة المعلومات الدقيقة (النوعية والكمية) الرئيسية المتعلقة بعوامل إدارة المخاطر والمكافآت، والأداء المالي بشكل دقيق وفي الوقت المناسب، بما يسهم في تعميق وتطوير كفاءة عمل البنوك الإسلامية في السعودية، وتعزيز ثقة المساهمين وأصحاب المصالح بأدائها.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من الرباحي(2021)، ودراسة سانل (Sanl, 2020)، ودراسة صبري (2019)، ودراسة إيرمو (Ermo, 2019) التي أظهرت نتائجها أن البنوك ملتزمة بتطبيق الحوكمة المصرفية والإفصاح بطريقة مرضية. كما تتفق النتائج مع دراسة إبراهيمي وآخرين (Ibrahimy et al., 2023)، ودراسة التركي وآخرين(2021)، ودراسة العنزي (2018)، ودراسة خنفر (2019)، بوجود أثار إيجابية لتطبيق الحوكمة الإلكترونية في تعزز الشفافية والمساءلة والحد من الفساد

1- **تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع:** وقد تم إجراء اختبار الانحدار المتعدد لبيان أثر المتغيرات المستقلة (أبعاد الحوكمة الالكترونية) على الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية، والجدول رقم (12) يوضح ذلك.

جدول رقم (12) تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة

المتغير المستقل	المتغير التابع: تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية				
	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	0.64	0.14		4.21	0.00
الانضباط	0.48	0.05	0.51	13.98	0.00
العدالة	0.16	0.03	0.39	5.69	0.00
المسائلة	0.18	0.06	0.33	6.25	0.00
المسؤولية	0.28	0.05	0.37	5.48	0.00
الاستقلالية	0.07	0.03	0.41	6.21	0.00

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق أن نموذج الانحدار المتعدد معنوي، فقد بلغت قيمة (F) (13.18) وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.000)، في حيث أظهرت النتائج السابقة أن قيمةBeta معنوية لجميع أبعاد الحـوكمـة الالكترونية، كما تشير له أيضا قيمة (t) المحسوبة عند مستوى معنوية (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة 0.05، مما يدعونا لرفض الفرضيات الفرعية لهذا الدراسة وقبول الفرضيات الفرعية البديلة والتي تنص على:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05)للانضباط في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) للعدالة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) للمسائلة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) للمسؤولية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (a≤0.05) للاستقلالية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.

5-النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية:

5-1-النتائج:

في ضوء ما سبق فأن الدراسة توصلت للنتائج الآتية:

1. تؤثر الحـوكمـة الالكترونية بشكل قوي على الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.

2. كان مستوى الأهمية لجميع أبعاد الحوكمة الالكترونية عالياً باستثناء بعد الانضباط الذي كان متوسطاً.
3. توجد علاقة طردية قوية بين أبعاد الحوكمة الالكترونية في المصارف الإسلامية السعودية والشفافية والإفصاح، حيث تبين أن أبعاد الحوكمة الالكترونية (الانضباط، العدالة، والمسائلة، المسؤولية، والاستقلالية)، تزيد من الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
4. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للانضباط في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
5. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
6. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسألة في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
7. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.
8. وجود أثر ذو دلالة إحصائية للاستقلالية في تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية.

5-2-التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة، يمكن توجيه عدد من التوصيات التي يتعين على متخذي القرار وصانعي السياسات الاقتصادية أخذها في الاعتبار، فهذه التوصيات من شأنها تعزيز الشفافية والإفصاح في البنوك الإسلامية في السعودية. ولعل من أهم هذه التوصيات ما يلي:

1. يتعين على البنوك الإسلامية في السعودية تعزيز الشفافية والإفصاح، من خلال اعتماد إستراتيجية تهدف لزيادة فعالية وتطبيق الحوكمة الالكترونية.
2. ضرورة تأكيد البنوك الإسلامية في السعودية على الالتزام الجماعي بتطبيق الحوكمة الالكترونية في جميع الأقسام، والدوائر في البنوك وبما ينعكس على شمولية تطبيق إجراءات الحوكمة.
3. يجب على البنوك الإسلامية في السعودية الاهتمام بالجوانب التنظيمية في إطار اعتماد الحوكمة الالكترونية.
4. يتعين على البنوك الإسلامية في السعودية عقد مزيد من الندوات وورش العمل الهادفة لبيان آثار تطبيق الحوكمة الالكترونية على جميع الأطراف ذات الصلة.

5. ضرورة قيام البنوك الإسلامية في السعودية بإجراء مزيد من الدراسات التي تقيس مستويات الشفافية والإفصاح في هذه البنوك.

5-3- البحوث المستقبلية:

1. الاتجاهات نحو تطبيق الحـوكمـة الإلكترونية في البنوك والمصارف السعودية وأثرها في تميز الأداء الوظيفي.
2. أثر الحـوكمـة الالكترونية في تقليل مخاطر التدقيق الالكترونية في البنوك السعودية.
3. أثر تطبيق الحـوكمـة الالكترونية في تحسين كفاءة أداء نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية في السعودية.
4. دور الحـوكمـة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية في البنوك السعودية.
5. أثر حـوكمـة تكنولوجيا المعلومات في تطوير تدقيق نظم المعلومات المحاسبية لدى البنوك التجارية السعودية.

6-المراجع

6-1-المراجع العربية

أبو الريحة، علي. (2016). أثر الحـوكمـة والشفافية في تقويم أداء المصارف: بحث تطبيقي في (عينة من المصارف العراقية الخاصة). رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق.

أحططاش، نشيدة. (2017). جودة الخدمة العمومية في ظل الحكومة الالكترونية الذكية: تجربة حكومة دبي. مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، *1*(3)، 451- 467.

بارة، سميرة. (2017). الحـوكمـة الجامعية والمقاربة الحديثة في تسيير مؤسسات التعليم العالي. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، *5*(1)، 174- 190.

باسي، إلهام. (2020). الثقافة كمفتاح لنجاح الحـوكمـة الإلكتروني. *مجلة المنهل الاقتصاد*، *3*(2)، 331- 342.

برقان، أحمد والقرشي، عبد الله. (15- 17ديسمبر، 2012). حـوكمـة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات. بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي: عولمة الإدارة في عصر المعرفة في جامعة الجنان، لبنان. استرجع من الرابط: http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/books/www.transparency.org.kw.au-ti.org/ar/index.php/books/edu/435/index.html

بلال، عواد. (2017). دور الحـوكمـة في تعزيز تنافسية الشركات الصناعية دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية في الأردن. *مجلة بحوث إدارية*، *2*(17). 99- 124.

بلحيمر، أمال. (2021). تأثير تنمية الحكومة الإلكترونية على الفساد في القطاع العام. *مجلة الإبداع*، *11*(2)، 269- 284.

بن عبدالله، عائشة. (2015). تطبيقات الحـوكمـة الإلكترونية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر. *مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*، *2*(8)، 75- 83.

بوخريص، السنوسي. (2017). دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التميز التنظيمي: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية. *مجلة العلوم والدراسات الإنسانية*، 40(1)، 1-28.

التركي، خول، وعلاية، موسى، والماوري، أحمد. (2021). دور الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية للقطاع الخاص بدولة قطر. *مجلة الباحث*، *21*(1)، 269- 283.

حمود، عواد. (2014). دور الحوكمة الإلكترونية في تفعيل التجارة الإلكترونية في العراق. *المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات*، *6*(4)، 1- 12 .

رابح، شوقي. (2019). دور الحوكمة في تعزيز الشفافية والإفصاح في الشركات الصناعية. *مجلة البحوث الاقتصادية*، *4*(2)، 41- 54.

الرياحي، حمزة. (2021). *تقويم مدى استجابة الشركات الكويتية للإفصاح والشفافية كأحد متطلبات الحوكمة المؤسسية*. دار السلاسل للطباعة.

السويدي، عبده. (2016). النظام القانوني لحوكمة الشركات وأثر الإفصاح والشفافية عليه. *مجلة الدراسات الاجتماعية*، *22*(4)، 141- 168.

صالح، سارة. (2018 أ). *الحوكمة الالكترونية سبيل لتطوير الإدارة العامة*. شركة ناشر للتوزيع.

صالح، معتز. (2018 ب). *الحوكمة المصرفية اليات للرقابة والمحاسبة*. دار الشرق للنشر.

صالح، نصري. (2018 ج). *الحوكمة المصرفية الأسس والمبادئ*. دار الجيل للنشر.

صبري، نافع. (2019). *إستراتيجية مقترحة لتحسين الحوكمة والإفصاح في القطاع الصرفي المصري*. الملتقى الوطني حول الشفافية والإفصاح، جامعة غرداية، الجزائر.

طاهر، محمد. (2019). جاهزية تطبيق الحوكمة الإلكترونية: دراسة حالة في المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب. *مجلة دراسات إدارية*، *11*(22)، 1- 37.

عزمي، نصار. (2021). *التحليل الإحصائي للبحوث في العلوم الإنسانية*. دار مروه للنشر والتوزيع.

عصري، عبد الوهاب. (2020). *الحاكمية المؤسسية*. دار الرحاب للنشر والتوزيع.

العنزي، نواف. (2018). أثر الحوكمة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف الإسلامية الكويتية. رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

العوضي، رأفت. (2020). تصور مقترح لحوكمة مؤسسات التعليم العالي كمدخل لتحقيق متطلبات التنافسية. *مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث*، *5* (2)، 30- 86.

مرزوق، فاروق. (2017). حوكمة التعليم العالي: المفهوم والمتطلبات. *مجلة كلية التربية*، *172*(2)، 423- 435.

مريزق، عدمان. (2014). الحوكمة الإلكترونية مدخل لتنمية الإدارة العمومية في الجزائر. *مجلة الاقتصاد*، *1*(10)، 125- 135.

6- 2-Arabic References

Abu Al-Riha, Ali. (2016). *The impact of governance and transparency in evaluating the performance of banks: an applied research in (a sample of private Iraqi banks)*. Master's thesis, University of Karbala, Iraq.

Ahttash, an anthem. (2017). Quality of public service under smart electronic government: the experience of the Dubai government. *Journal of Development and Human Resource Management, 1*(3), 451-467.

Bara, Samira. (2017). University governance and the modern approach to managing higher education institutions. *Researcher Journal in Humanities and Social Sciences, 5*(1), 174-190.

Passy, inspiration. (2020). Culture as a key to the success of electronic governance. *Al-Manhal Economic Journal, 3*(2), 331-342.

Burgan, Ahmed and Al-Qurashi, Abdullah. (December 15-17, 2012). University governance and its role in facing challenges. Research presented at the International Scientific Conference: Globalization of Management in the Age of Knowledge at Jinan University, Lebanon. Retrieve from link:

http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/books/www.transparency.org.kw.au-ti.org/ar/index.php/books/edu/435/index.html

Bilal, Awad. (2017). The role of governance in enhancing the competitiveness of industrial companies: an applied study on industrial companies in Jordan. *Journal of Management Research, 2*(17). 99- 124.

Belhimer, Amal. (2021). The impact of e-government development on corruption in the public sector. *Creativity Journal, 11*(2), 269-284.

Bin Abdullah, Aisha. (2015). Electronic governance applications to improve public service in Algeria. Generation Journal of Humanities and Social Sciences, 2(8), 75-83.

Bukhris, Al-Senussi. (2017). The role of electronic governance in achieving organizational excellence: a field study on Libyan commercial banks. *Journal of Science and Human Studies, 40*(1), 1-28.

Al-Turki, Khawla and Alaya, Musa and Al-Maori, Ahmed. (2021). The role of electronic governance in enhancing transparency for the private sector in the State of Qatar. *Al-Baheth Magazine, 21*(1), 269-283.

Hammoud, Awad. (2014). The role of electronic governance in activating electronic commerce in Iraq. *Iraqi Journal of Information Technology, 6*(4), 1- 12.

Rabeh, Shawqi. (2019). The role of governance in enhancing transparency and disclosure in industrial companies. *Journal of Economic Research, 4*(2), 41-54.

Al-Riahi, Hamza. (2021). *Evaluating the extent to which Kuwaiti companies respond to disclosure and transparency as one of the requirements of corporate governance*. Al Salasil Printing House.

Al-Suwaidi, Abdo. (2016). The legal system of corporate governance and the impact of disclosure and transparency on it. *Journal of Social Studies, 22*(4), 141-168.

Saleh, Sarah. (2018a). *Electronic governance is a way to develop public administration*. Nasher Distribution Company.

Saleh, Moataz. (2018b). *Banking governance is mechanisms for control and accounting*. Al Sharq Publishing House.

Saleh, Nasri. (2018c). Banking governance foundations and principles. Dar Al-Jeel Publishing House.

Sabry, Nafi. (2019). *A proposed strategy to improve governance and disclosure in the Egyptian banking sector*. National Forum on Transparency and Disclosure, University of Ghardaia, Algeria.

Taher, Muhammad. (2019). Readiness to implement e-governance: a case study in the General Directorate of Southern Electricity Distribution. *Journal of Management Studies, 11*(22), 1- 37.

Azmi, Nassar. (2021). *Statistical analysis of research in the human sciences*. Dar Marwa for Publishing and Distribution.

Modern, Abdul Wahab. (2020). *Institutional governance*. Dar Al-Rehab for Publishing and Distribution.

Al-Anazi, Nawaf. (2018). *The impact of electronic governance in enhancing transparency and disclosure in Kuwaiti Islamic banks*. Master's thesis, Al al-Bayt University, Mafraq, Jordan.

Al-Awadi, Raafat. (2020). A proposed vision for the governance of higher education institutions as an approach to achieving competitiveness requirements. *Al-Istiqlal University Research Journal, 5* (2), 30- 86.

Marzouk, Farouk. (2017). Higher education governance: concept and requirements. *College of Education Journal, 172*(2), 423-435.

Mrizq, Ladman. (2014). Electronic governance is an introduction to the development of public administration in Algeria. *Journal of Economics, 1*(10), 125-135.

6-3-English References

Ermo, f. (2019). Disclosure and Transparency in the Indian Banking Sector, Importance and Reality, *Journal of Scientific Research*, *2*(7), 12-39.

Ibrahimy, M., Virkus, S., & Norta, A. (2023). The role of e-government in reducing corruption and enhancing transparency in the Afghan public sector: a case study. *Transforming Government: People, Process and Policy*, *17*(3), 459-472.

Snal. H. (2020). Banking Governance and Transparency in the Nigerian Banking Sector. *Journal of Business Administration, 12*(7). 7-42.